



دار المعارف

للبحوث والإحصاء

Dar Al Maaref for Researches and Statistics



استطلاع للرأي

زيادة أسعار المشتقات النفطية و أثرها
الخدمي والاجتماعي بمحافظة حضرموت

أبريل 2018م

إدارة البحوث و الإحصاء

زيادة أسعار المشتقات النفطية و أثرها الخدماتي و الاجتماعي بمحافظة حضرموت

ملخص الدراسة

المقدمة و الأهداف:

في شهر مارس ٢٠١٨م صدر تعميم من مكتب شركة النفط اليمنية بساحل حضرموت بتحرير أسعار البترول و الديزل عقبه تعميم آخر بعد عشرة أيام بتعديل سعر مادة البترول و عموماً استقر سعر البترول عند ٢٨٥ ريال يمني للتر الواحد بزيادة قدرها ١٨,٧% عن السعر السابق (٢٤٠ ريال يمني للتر الواحد) و قد تكررت الزيادة في سعر البترول في الأعوام السابقة مع تدهور قيمة الريال اليمني مما أثر على القوة الشرائية للمواطن. دار المعارف للبحوث و الإحصاء (منظمة حكومية و مقرها في المكلا) نفذت هذه الدراسة الاستطلاعية بهدف قياس رأي المواطنين حول هذه الزيادة و أثرها على حل مشاكل استقرار المشتقات النفطية و الكهرباء و أثرها الاجتماعي على النفقات الشخصية و الأسرية.

المنهجية:

هذه دراسية مسحية وصفية لعينة عنقودية تمثل مختلف مناطق محافظة حضرموت حيث تم اختيار ٦٥ عنقوداً يمثلون مختلف أحياء و مدن و قرى محافظة حضرموت، حيث تم جمع البيانات عن طريق استبانة محكمة تم إعدادها و اختبارها لغرض هذا المسح. و قد تم احتساب العينة إحصائياً ب ٢٩٠ مفردة. الاستبانة هي أداة جمع البيانات لهذا المسح حيث تكونت من ثلاثة أجزاء: الجزء الأول هو البيانات التعريفية و الجزء الثاني لقياس رأي المواطنين حول ما إذا كانت الزيادة الحالية في أسعار المشتقات النفطية ستؤدي إلى توفر و استقرار المشتقات النفطية و الكهرباء بينما الجزء الثالث يقيس رأي المواطنين حول الأثر الاجتماعي لزيادة أسعار المشتقات النفطية على النفقات الأسرية و الشخصية.

النتائج:

أعطى أغلب المشاركين في هذا الاستطلاع نظرة سلبية على النتيجة المرجوة من الارتفاع الحالي لأسعار المشتقات النفطية لحل المشكلات التي تواجه توفر و استقرار المشتقات النفطية و الكهرباء، و عموماً لم تتجاوز نسبة الرضا ٢٤،٨ % و كانت أحسن نسبة رضا سجلها المواطنون هي إن الزيادة في أسعار المشتقات النفطية قد تحل مشكلة الانتظار الطويل عند محطات تعبئة الوقود (٣٥،٥%) كما يرى ٢١،٤ % فقط من المواطنين بأن ارتفاع أسعار المشتقات النفطية يمكن أن يوفر حلاً لمشكلة توفر المشتقات النفطية في محطات توزيع الوقود على المدى القصير (سنة أشهر إلي سنة) بينما ١٧،٩% فقط يوافقون على أن هذه الزيادة في الأسعار يمكن أن توفر حلاً على المدى البعيد (أكثر من سنة) . و الأكثر تشاؤماً من ذلك هو أن ١٩،٩% فقط من المواطنين يرون أن هذه الزيادة في أسعار المشتقات النفطية ستحل مشكلة انقطاع الكهرباء و هو ما يعني أن الأغلبية (٨٠%) يرى غير ذلك إلا أن حوالي ٣٠% يوافقون الرأي بأن زيادة أسعار المشتقات النفطية قد تخفف من تهريب المشتقات النفطية خارج المحافظة.

أما بخصوص الأثر الاجتماعي، فقد وافق ٧٠% من إجمالي المشاركين الرأي بأن هذه الزيادة في الأسعار أثرت بشكل مباشر على نفقاتهم الأسرية عموماً و بشكل مضاعف على كلفة انتقالهم من المنزل إلى مكان عملهم أو الدراسة كما وافق الرأي ٥٧،٦% من المشاركين بأن الزيادة في أسعار المشتقات النفطية جعلتهم يخفضون من نفقاتهم على تناول الوجبات الخفيفة.

الاستنتاج و التوصيات:

الزيادة في أسعار المشتقات النفطية التي تم تنفيذها في ساحل حضرموت منذ شهر مارس ٢٠١٨م أثرت بشكل سلبي على حياة المواطنين خصوصاً نفقاتهم الأسرية و كلفة النقل و المواصلات كما بينت النتائج لدى المواطنين نظرة تشاؤمية من أن أي زيادة لأسعار المشتقات النفطية لن تحل مشاكل توفر المشتقات النفطية أو مشاكل انقطاع الكهرباء. و توصي الدراسة السلطة المحلية و شركة النفط بساحل حضرموت بدراسة شاملة للأسباب و الحلول لمشاكل عدم استقرار المشتقات النفطية و الكهرباء قبل اتخاذ أي قرار بالزيادة في الأسعار لأن ذلك ليس السبب الوحيد و لا الحل الوحيد.

مقدمة:

شهدت محافظة حضرموت و بعض المحافظات في اليمن زيادة كبيرة في أسعار المشتقات النفطية خلال شهر مارس ٢٠١٨م تبعتها زيادة في أسعار السلع و الخدمات و منها المواصلات و تدهورت قيمة الريال اليمني الأمر الذي سيؤثر قطعاً على مستوى معيشة الفرد و الأسرة . فقد ارتفع سعر البترول منذ ٢٠١٨/٣/٨م من ٢٤٠ ريال يمني للتر الواحد إلى ٣١٥ ريال يمني للتر الواحد بزيادة قدرها ٣١% ثم اتخذ قرار بالتخفيض إلى ٣٠٠ ريال يمني للتر الواحد ثم إلى ٢٨٥ ريال يمني للتر الواحد بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٨ أي بعد عشرة أيام من اتخاذ القرار الأول بزيادة قدرها ١٨,٧% عن سعره الأول ٢٤٠ ريال يمني للتر الواحد.

القرارات الصادرة عن شركة النفط اليمنية بساحل حضرموت في شهر مارس ٢٠١٨م:

في تعميم لمدير عام شركة النفط فرع ساحل حضرموت إلى وكلاء المحطات و القطاعات الأخرى بتاريخ ٢٠١٨/٣/٨م رقم ٢٥٣ و استناداً إلى موافقة السلطة المحلية بشأن السماح بتحرير السعر للمواد البترولية في جميع المحطات (بتروول + ديزل) نظراً لارتفاع السعر العالمي للمواد البترولية و انخفاض سعر الريال اليمني مقابل الدولار و حفاظاً على استقرار التموين بالمحافظة فقد تقرر أن يتم البيع لمادتي البترول و الديزل في المحطات بالسعر المحرر لجميع القطاعات ضمن النطاق الجغرافي للفرع. كما تقرر أن يتم الشراء من الموردين للمشتقات النفطية إما عبر شركة النفط أو عبر التاجر مباشرة و ذلك لتسهيل تنظيم عملية الشراء و ضمان وصول المواد إلي المحطات، كما أكد على العمل بهذا التعميم من منتصف ليل يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٨/٣/٨م.

تعميم بتعديل أسعار مادة البترول صادر عن مدير عام شركة النفط بساحل حضرموت إلى وكلاء المحطات بناء على توجيه من اللواء الركن فرج سالمين البحسني محافظ محافظة حضرموت

بتخفيض سعر اللتر من البترول من ٣٠٠ ريال إلى ٢٨٥ ريال ابتداءً من يوم الأحد الموافق ٢٠١٨/٣/١٨ م ، صادر بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٨ م رقم ٦١٥ . ٢ .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بأنها توثق رأي المواطنين في أكثر الخدمات ارتباطاً بحياتهم و توقعاتهم للنتيجة و الأثر التي ستتركه زيادة أسعار المشتقات النفطية في مجمل نواحي حياتهم خصوصاً توفر المشتقات النفطية و خدمات الكهرباء والأثر الاجتماعي لمصروف الفرد و الأسرة على المواصلات و النفقات الأسرية. و لكونها دراسة استطلاعية سريعة فقد اقتصرنا فقط على بعض ملامح الحياة الاجتماعية و لا يعني ذلك عدم أهمية مختلف نواحي الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و لكنها يمكن أن تعطي أصحاب القرار و الباحثين مؤشراً على مزاج المواطن و رضاه بهذا قرارات يعتبرها المواطن مصيرية لحياته اليومية.

أهداف الدراسة:

دار المعارف للبحوث و الإحصاء (مؤسسة غير حكومية) و مقرها مدينة المكلا و في سياق وظيفتها للرصد العلمي للمتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و التنموية و تأثير ذلك على حياة الفرد و الأسرة و المجتمع اضطلعت بدورها البحثي بهدف استطلاع رأي المواطنين حول الزيادة الحالية في أسعار المشتقات النفطية و أثرها في استقرار خدمات توفر المشتقات النفطية و الكهرباء و أثرها الاجتماعي على حياة الناس بمحافظة حضرموت.

منهجية الدراسة:

هذه دراسة مسحية و صافية لعينة عنقودية تمثل مختلف مناطق محافظة حضرموت حيث تم اختيار ٦٥ عنقوداً يمثلون مختلف أحياء و مدن و قرى محافظة حضرموت، و قد تم تدريب ٢٥ شخصاً من واقع سجلات المشاركين في دورة التحليل الإحصائي المنعقدة بالمكلا (بدر المعارف) و تم جمع البيانات خلال شهر أبريل ٢٠١٨ م عن طريق استبانة محكمة تم إعدادها و اختبارها لغرض هذا المسح. و قد تم احتساب العينة بافتراض نسبة رضا متوقعة بـ ٥٠% و نسبة ثقة ٩٥% ($Z=1.96$) و نسبة الفرق ٦% حيث كان حجم العينة المحسوبة إحصائياً ٢٦٦ مفردة أصيغ لها نسبة ١٠% لتجنب عدم الاستجابة لتصبح حجم العينة ٢٩٠ مفردة و تم توزيع حجم العينة تناسبياً مع عدد سكان كل منطقة و قد حظيت مدينة المكلا بأكبر نسبة في العينة (٧٠%).

الاستبانة التي تم جمع البيانات عن طريقها تكونت من ثلاثة أجزاء: الجزء الأول هو البيانات التعريفية (و تشمل العمر بالسنوات/ الجنس/ العنوان/ و المستوى التعليمي) بينما خصص الجزء الثاني لقياس رأي المواطنين حول ما إذا كان الزيادة الحالية في أسعار المشتقات النفطية ستؤدي إلى توفر و استقرار المشتقات النفطية و الكهرباء و هي ٤ أسئلة، بينما الجزء الثالث و هو مكون من ٤ أسئلة يقيس رأي المواطنين حول الأثر الاجتماعي لزيادة أسعار المشتقات النفطية على النفقات الأسرية و الشخصية. و في كلي الجزئين الثاني و الثالث تم قياس رأي المواطنين باستخدام مقياس ليكرت مكون من ٣ درجات (٣ موافق، ٢ غير محدد ، ١ غير موافق). و للأغراض التحليل الإحصائي تم تصنيف الفئة العمرية إلى فئتين: فئة الشباب و تشمل المشاركين الذين أعمارهم تقع بين ١٨ - ٣٠ سنة (حسب تعريف منظمة الأمم المتحدة للشباب) ٤،٣ و فئة الكبار و هم المشاركون الذين أعمارهم تزيد عن ٣٠ سنة.

بعد جمع البيانات و التأكد من صحتها تم إدخال البيانات حسب ترميزها إلى الكمبيوتر باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (نسخة رقم ٢٣) و تم تحليل البيانات باستخدام التكرارات و النسب المئوية و المتوسطات و عرض البيانات في جداول و أشكال بيانية. و تم استخدام مربع كاي لاختبار العلاقة بين رضا المواطنين و متغيري العمر و الجنس بدلالة إحصائية عند ب = ٠،٠٥

النتائج:

إجمالي الاستبيانات الصحيحة الراجعة هي ٢٩٠ استبانة تمثل نسبة استجابة كاملة (١٠٠%) . من إجمالي المشاركين كان ٢٢٩ ذكراً (٧٩%) و ٦١ من الإناث (٢١%). و ٢١٧ مشاركاً ذو مؤهل جامعي (٧٥%) بينما ٦٣ مشاركاً ذو مؤهلات دون الجامعي (٢٥%) منهم اثنان من الأميين. و كان متوسط عمر المشاركين ٢٧ سنة بانحراف معياري ٧،٦ سنة و وسيط العمر ٢٥ سنة ، علماً بان مدى عمر المشاركين ما بين ١٨ سنة و ٧٠ سنة.

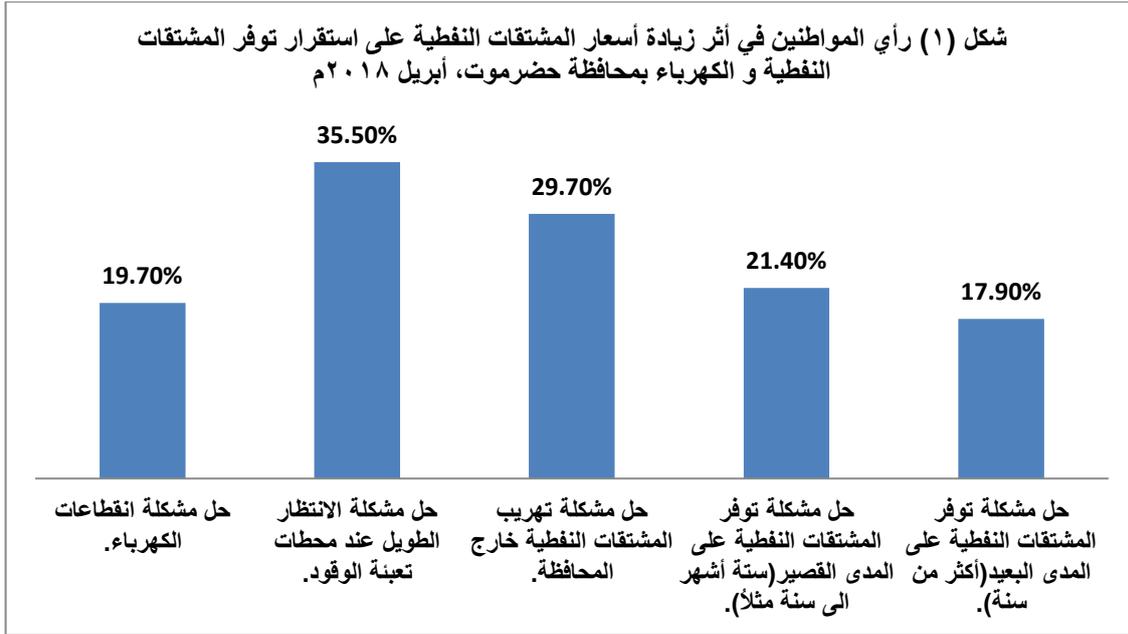
أثر ارتفاع أسعار المشتقات النفطية على توفر و استقرار المشتقات النفطية و

الكهرباء:

أعطى أغلب المشاركين في هذا الاستطلاع نظرة سلبية على النتيجة المرجوة من الارتفاع الحالي لأسعار المشتقات النفطية لحل المشكلات التي تواجهه توفر و استقرار المشتقات النفطية و الكهرباء، و

عموماً لم تتجاوز نسبة الرضا أكثر من ٢٤,٨ % و كانت أحسن نسبة رضا سجلها المواطنون هي إن الزيادة في أسعار المشتقات النفطية قد تحل مشكلة الانتظار الطويل عند محطات تعبئة الوقود (٣٥,٥%) و هي بشكل عام أيضاً متدنية و يجب التعامل معها بحذر لأنها أيضاً توحى بأن ما يقارب ٦٥% غير متفائلين بأن هذه الزيادة في الأسعار ستحل مشكلة الانتظار الطويل عند محطات الوقود و هو ما اثبت صحته عادت الطوابير عند محطات الوقود خلال شهر مايو ٢٠١٨م و إن كان بشكل متقطع. (شكل ١، جدول ١)

وبشكل تفصيلي ، يرى ٢١,٤ % فقط من المواطنين بأن ارتفاع أسعار المشتقات النفطية يمكن أن يوفر حلاً لمشكلة توفر المشتقات النفطية في محطات توزيع الوقود على المدى القصير (سنة أشهر إلي سنة) بينما ١٧,٩% فقط يوافقون على أن هذه الزيادة في الأسعار يمكن إن توفر حلاً على المدى البعيد (أكثر من سنة) و تمثل هذه النسب نظرة تشاؤمية للمواطنين إلى مستقبل خدمة توفر المشتقات النفطية إذ تعبر عن عدم اقتناعهم بربط زيادة الأسعار بتوفر المشتقات النفطية. و الأكثر تشاؤماً من ذلك هو أن ١٩,٩% فقط من المواطنين يرون أن هذه الزيادة في أسعار المشتقات النفطية ستحل مشكلة انقطاع الكهرباء و هو ما يعني أن الأغلبية (٨٠%) يرى غير ذلك الأمر الذي نراه واضحاً خلال شهر مايو ٢٠١٨م من انقطاعات متكررة للكهرباء. إلا أن حوالي ٣٠% يوافقون الرأي بأن زيادة أسعار المشتقات النفطية قد تخفف من تهريب المشتقات النفطية خارج المحافظة. (شكل ١، جدول ١)

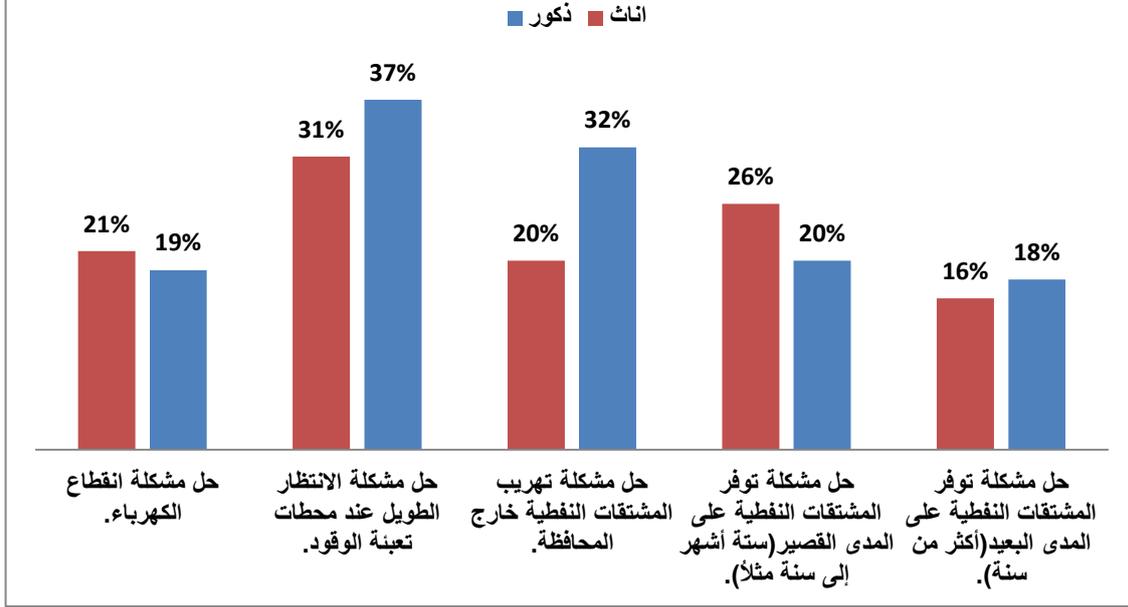


جدول (١) رأي المواطنين حول أثر زيادة أسعار المشتقات النفطية على استقرار و توفر المشتقات النفطية و الكهرباء

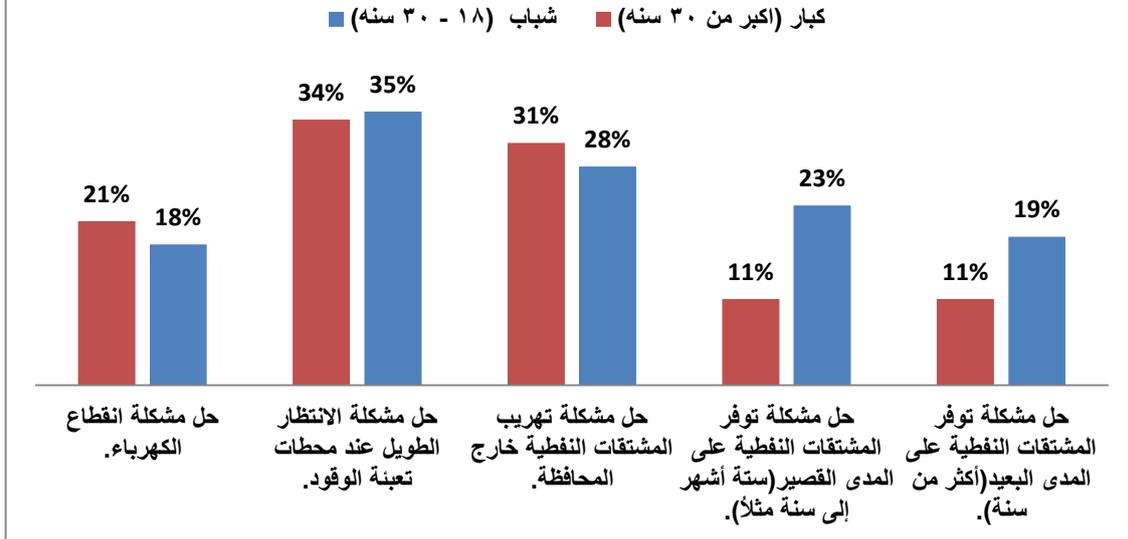
زيادة أسعار المشتقات النفطية سيؤدي إلى:	موافق	غير محدد	غير موافق
حل مشكلة توفر المشتقات النفطية على المدى البعيد(أكثر من سنة).	٥٢ (١٧,٩%)	٤٦ (١٥,٩%)	١٩٢ (٦٦,٢%)
حل مشكلة توفر المشتقات النفطية على المدى القصير(سنة أشهر إلى سنة مثلاً).	٦٢ (٢١,٤%)	٧٩ (٢٦,٧%)	١٤٩ (٥١,٩%)
حل مشكلة تهريب المشتقات النفطية خارج المحافظة.	٨٦ (٢٩,٧%)	٤٥ (١٥,٥%)	١٥٩ (٥٤,٨%)
حل مشكلة الانتظار الطويل عند محطات تعبئة الوقود.	١٠٣ (٣٥,٥%)	٤٤ (١٥,٢%)	١٤٣ (٤٩,٣%)
حل مشكلة انقطاع الكهرباء.	٥٧ (١٩,٧%)	٦٣ (١٨,٢%)	١٨٠ (٦٢,١%)
حل مشاكل توفر المشتقات النفطية و الكهرباء بشكل عام	٢٤,٨%	١٨,٣%	٥٦,٩%

كما انه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين رأي الذكور و الإناث حول أثر زيادة أسعار المشتقات النفطية على استقرار المشتقات النفطية و الكهرباء و هو يمثل رأياً موحداً بغض النظر عن عامل الجنس (شكل ٢). أما فيما يخص رأي المواطنين الذي يعزى لعامل الفئة العمرية بين الشباب (أعمارهم من ١٨ إلى ٣٠ سنة) و الكبار (أعمارهم أكبر من ٣٠ سنة) فإنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية لآرائهم حول أثر زيادة أسعار المشتقات النفطية إلا عند السؤال حول أثر هذه الزيادة على توفر المشتقات النفطية على المدى القصير (سنة أشهر إلى سنة) حيث كان الكبار أكثر نقاؤلاً (٣١%) من الشباب (٢٨%) بدلالة إحصائية (ب=٠,٠٠٩).

شكل (٢) رأي المواطنين حول أثر زيادة أسعار المشتقات النفطية على استقرار توفّر المشتقات النفطية و الكهرباء حسب الجنس، محافظة حضرموت ابريل ٢٠١٨ م



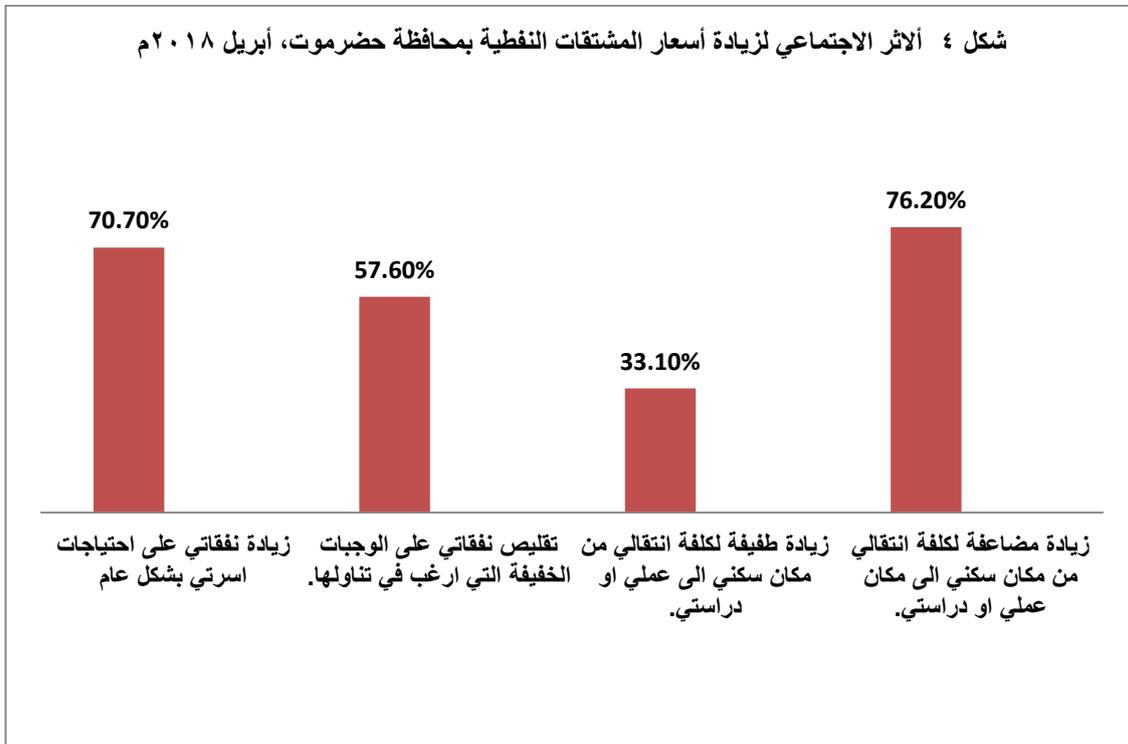
شكل ٣ رأي المواطنين حول أثر زيادة أسعار المشتقات النفطية على استقرار توفّر المشتقات النفطية و الكهرباء حسب الفئة العمرية، محافظة حضرموت، أبريل ٢٠١٨ م



ملحوظة: لا توجد دلالة إحصائية تعزى للفئة العمرية لأراء المواطنين ماعدا رأيهم أن زيادة الأسعار ستحل على المدى القصير مشكلة توفّر المشتقات النفطية و الفرق أن الكبار لهم رأي ايجابي أكثر من الصغار (ب=٠,٠٠٠٩)

الأثر الاجتماعي لارتفاع أسعار المشتقات النفطية

أثرت الزيادة في أسعار المشتقات النفطية على حياة المواطن بشكل مباشر فقد وافق ٧٠% من إجمالي المشاركين الرأي بأن هذه الزيادة في الأسعار أثرت بشكل مباشر على نفقاتهم الأسرية عموماً و بشكل مضاعف على كلفة انتقالهم من المنزل إلى أماكن أعمالهم أو دراستهم أو الدراسة كما وافق الرأي ٥٧,٦% من المشاركين أن الزيادة في أسعار المشتقات النفطية جعلتهم يخفضون من نفقاتهم على تناول الوجبات الخفيفة. (شكل ٤، جدول ٢) . و يتضح من هذه المؤشرات بأن المواطنين يشعرون بأن الزيادة في أسعار المشتقات النفطية أثرت سلباً على احتياجاتهم اليومية من كلفة المواصلات و النفقات على احتياجات الأسرة بل لم تسلم حتى الوجبات الخفيفة من هذا التأثير بالتوازي مع تدهور قيمة الريال اليمني و ثبات قيمة رواتب الموظفين أو تأخرها الأمر الذي أدى إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطن. (شكل ٤)



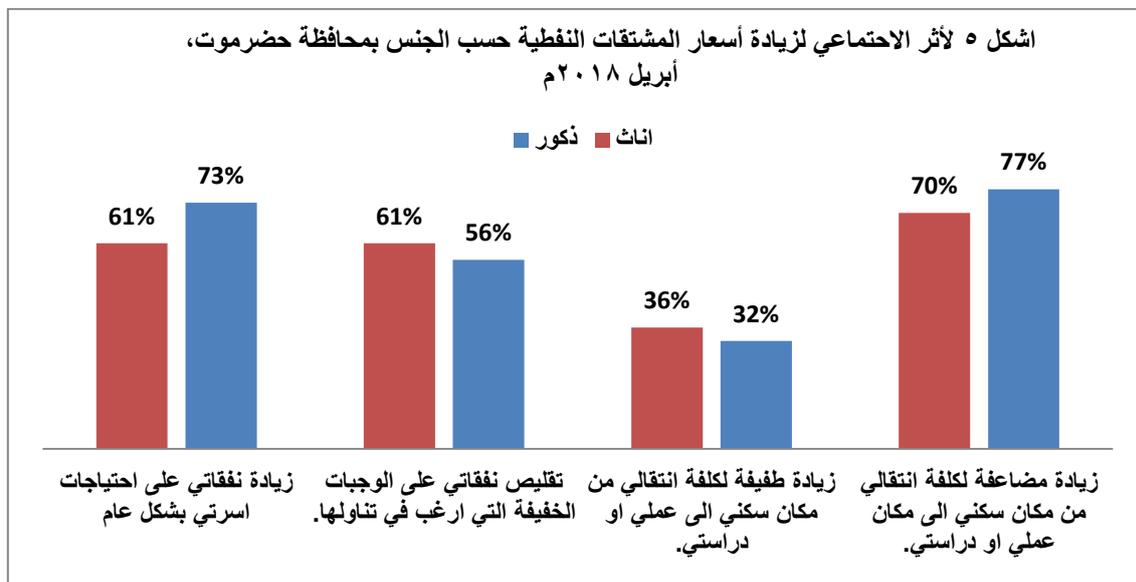
وبشكل تفصيلي ، في حين يرى ٧٦,٢% من المواطنين أن ارتفاع أسعار المشتقات النفطية يجعلهم يتحملون كلفة مضاعفة نظير انتقالهم من منازلهم إلى أماكن عملهم أو دراستهم إلا أن ١٣,٤% فقط لا يوافقون ذلك الرأي بمعنى أن الزيادة في الأسعار لم تشكل عليهم عبئاً فيما يختص بكلفة النقل و المواصلات. كما أن حوالي ٣٣% فقط من المشاركين يعتبرون هذه الزيادة في أسعار المشتقات النفطية لم تشكل سوى زيادة طفيفة في كلفة تنقلهم. و فيما يختص بالنفقات الأسرية و الشخصية فإن ٥٧,٦% من المشاركين يوافقون الرأي بأن زيادة أسعار المشتقات النفطية انعكست سلباً على تناولهم

للوجبات الخفيفة بينما ١٧,٦% لا يوافقون ذلك الرأي و حوالي ٢٤ % كان رأيهم محايداً. إلا أن الأغلبية (٧٠,٧%) يؤكدون أن الزيادة في أسعار المشتقات النفطية أدت إلى زيادة نفقاتهم لتلبية الاحتياجات الأسرية اليومية و هي أكبر نسبة تأثير اجتماعي في هذه الدراسة بينما لا يوافق هذا الرأي سوى ١٣% فقط من المشاركين و ١٦% محايدون. (جدول ٢)

جدول ٢ الأثر الاجتماعي لزيادة أسعار المشتقات النفطية بمحافظة حضرموت، أبريل ٢٠١٨م

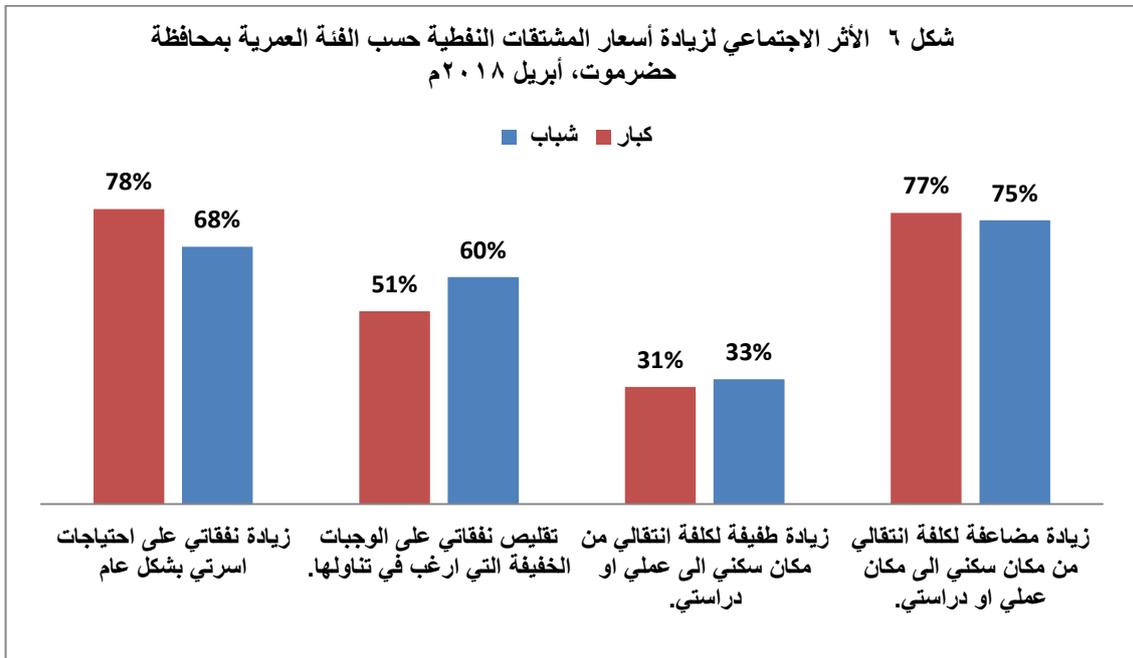
زيادة أسعار المشتقات النفطية سيؤدي إلى:	موافق	غير محدد	غير موافق
زيادة مضاعفة لكلفة انتقالي من مكان سكني إلى مكان عملي أو دراستي.	٢٢١ (٧٦,٢%)	٣٠ (١٠,٣%)	٣٩ (١٣,٤%)
زيادة طفيفة لكلفة انتقالي من مكان سكني إلى عملي أو دراستي.	٩٦ (٣٣,١)	٦٤ (٢٢,١%)	١٣٠ (٤٤,٨%)
تقليص نفقاتي على الوجبات الخفيفة التي ارغب في تناولها.	١٦٧ (٥٧,٦%)	٧٢ (٢٤,٨%)	٥١ (١٧,٦%)
زيادة نفقاتي على احتياجات أسرتي بشكل عام	٢٠٥ (٧٠,٧%)	٤٧ (١٦,٢%)	٣٨ (١٣,١%)

كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأراء المواطنين حول الأثر الاجتماعي لزيادة أسعار المشتقات النفطية يعزى ذلك لمتغير الجنس رغم أن الذكور سجلوا نسبة كبيرة مقارنة بالإناث فيما يختص بشعورهم بأثر الزيادة في أسعار المشتقات النفطية على تكلفة تنقلاتهم (٧٧% للذكور مقارنة ب ٧٠% للإناث) أو شعورهم بزيادة نفقاتهم الأسرية (٧٣% للذكور مقارنة ب ٦١% للإناث) بينما تشعر الإناث أن أسعار المشتقات النفطية أدت إلى تقليص نفقاتهن على الوجبات الخفيفة (٦١%) مقارنة ب ٥٦% للذكور ، إلا إن كل هذه الفروق ليست ذا دلالة إحصائية. (شكل ٥)



ملحوظة: الفروق بين آراء الذكور و الإناث ليست ذات دلالة إحصائية باستخدام اختبار كاي المربع عند مستوى دلالة ٠,٠٥

و في نفس السياق لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المواطنين حول الأثر الاجتماعي لزيادة أسعار المشتقات النفطية و يعزى ذلك لمتغير الفئة العمرية، فبالرغم من أن الكبار يشعرون أن الزيادة في أسعار المشتقات النفطية ضاعفت كلفة تنقلاتهم (٧٧%) مقارنة بالشباب (٧٥%) و زيادة أكثر في نفقاتهم الأسرية (٧٨% للكبار مقارنة ب ٦٨% للشباب) بينما سجل الشباب نسبة أكبر (٦٠%) عن الكبار (٥١%) في تأثير ارتفاع أسعار المشتقات النفطية على تقليص نفقاتهم على تناول الوجبات الخفيفة إلا أن كل هذه الفروقات ليست ذات دلالة إحصائية. (شكل ٦)



ملحوظة: الفروق بين آراء الشباب و الكبار ليست ذات دلالة إحصائية باستخدام اختبار كاي المربع عند مستوى دلالة ٠,٠٥

الاستنتاج:

الزيادة في أسعار المشتقات النفطية التي تم تنفيذها في ساحل حضرموت منذ شهر مارس ٢٠١٨م أثرت بشكل سلبي على حياة المواطنين خصوصاً نفقاتهم الأسرية و كلفة النقل و المواصلات و هو احتياج يومي يقابله ضعف القوة الشرائية للمواطن نتيجة تدهور قيمة الريال اليمني. كما بينت النتائج لدى المواطنين نظرة تشاؤمية من أن أي زيادة في أسعار المشتقات النفطية لن تحل مشاكل توفر المشتقات النفطية أو مشاكل انقطاع الكهرباء مما يوحي بأن رفع أسعار المشتقات النفطية ليس المحدد الوحيد لحل إشكاليات توفر الخدمات النفطية و الكهرباء وأن أسباباً أخرى تحتاج للمزيد من الدراسة.

التوصيات:

- عند اتخاذ قرار لرفع أسعار المشتقات النفطية على السلطة المحلية و شركة النفط دراسة الأثر الاجتماعي لارتفاع الأسعار قبل تنفيذ أي زيادة.
- أن يكون أي ارتفاع لأسعار المشتقات النفطية متوازياً مع تحسين المعيشة من خلال زيادة الرواتب أو صرف بدل غلاء المعيشة للموظفين و المتعاقدين بالقطاع الحكومي و الخاص.
- على السلطة المحلية و شركة النفط دراسة كل الأسباب و الحلول الممكنة لحل مشكلة عدم استقرار و توفر المشتقات النفطية و الكهرباء و ليس التركيز على رفع الأسعار فقط لان الأسعار ليست السبب الوحيد و لا الحل الوحيد فقد تكرر رفعها أكثر من مرة و لم تنتهي المشكلة.

المراجع:

١. مكتب شركة النفط اليمنية بساحل حضرموت. تعميم بشأن تحرير سعر مادتي البترول و الديزل. ٢٠١٨/٣/٨م.
٢. مكتب شركة النفط اليمنية بساحل حضرموت. تعميم بشأن تعديل سعر مادة البترول. ٢٠١٨/٣/١٨م.
٣. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (٢٠١٦). التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١٦م: الشباب و آفاق التنمية في واقع متغير.

٤. الأمم المتحدة. (٢٠١١). المستقبل الذي نصبو إليه، A/RES/66 / 288، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو .) متوفر على موقع <https://sustainabledevelopment.un.org/futurewewant.html>



دار المعارف
للبحوث والإحصاء
Dar Al Maaref for Research and Statistics

زيادة أسعار المشتقات النفطية و أثرها الخدمي والاجتماعي بمحافظة حضرموت